

المقاطعة ... مرافق بيروت التي حد يذكر نما تبوا
 واسعاً بسبب عدم الاعتماد على مرافق حيفا ...
 مطار بيروت سار في نفس الاتجاه بعد الاستغناء عن
 مطار اللد ... المدارس والمستشفيات والخدمات
 المالية والقطاع المصرفي في لبنان طبعاً يمكن ان
 تتعرض للمنافسة الاسرائيلية لولا المقاطعة
 العربية ... لقد كانت هذه المجالات موجودة في
 لبنان من قبل لكنها لم تكن نشيطة بالمقدار الحالي ،
 وكانت معرضة للمزاحمة المباشرة لولا المقاطعة ...
 واستفاد لبنان ايضاً كمحطة ترانزيت ونقل الى
 الداخل العربي : سوريا والعراق والخليج
 والسفودية ، وكانت اسرائيل تشكل قوة منافسة
 لولا المقاطعة ... وكذلك الامر بالنسبة لثايب
 النفط من العراق والسعودية ، ولقد كانت حيفا في
 الماضي ذات اهمية بارزة ... ومن الضروري ان
 نركز على ناحية استفادة لبنان من المقاطعة
 واطرافها للجهاز ... وهذا الامر يعيه الاخوان
 في لبنان بشكل جيد ، وانا افكر بعد حرب ١٩٦٧
 ان الجهات الرسمية للاعلام : الوكالة الوطنية
 للانباء ومديرية الاعلام وجهات اخرى اصدرت عدة
 كراسات مدروسة وكلف عدد من الباحثين لكتابتها
 ونشرها باللغات الثلاث : العربية والانكليزية
 والفرنسية وهي توضح ان لبنان من هذه الناحية
 استفاد اقتصادياً . هذا فيما يخص بالتعليق
 على المقاطعة قبل ١٩٧٣ ، وحتى ما استمر اذا
 سمحت لي ان اتكلم عن المقاطعة بعد تشرين ١٩٧٣
 هنا اود ان اؤكد ما تفضل به الاخوان برهان ومنذر
 من ان الأوضاع الجديدة شهدت تبديلاً كبيراً
 بشكل يجعل التبدل نوعياً وليس كمياً ، اي اصبحنا
 امام وضع جديد يتطلب نظرة جديدة ... بعض
 هذا التبدل بدأ قبل عام ١٩٧٣ وكما ذكر الاخ
 برهان فان المجلس الاقتصادي العربي شكل باقتراح
 من وزير الاقتصاد اللبناني - الدكتور صائب
 جارودي - وكان يرأس دورة عام ١٩٧٢ ، لجنة
 لرصد العلاقات الاقتصادية العربية والعلاقات
 العربية - الاجنبية وكيفية الامادة من ذلك في خدمة
 تضايانا القومية باعتبار ان هذا الموضوع يذكر
 بشكل متواصل ولكن ليس حوله دراسات جادة
 فألفت لجنة خبراء وكلفت بدراسة الموضوع وكلف
 الاخ برهان بدراسة النواحي التجارية والتعامل
 التجاري وكلف الدكتور شفيق الخرس بدراسة

اسرائيل (مستشفيات ومدارس وسياحة .. الخ)
 وهذه كلها في الواقع متوفرة خارج اسرائيل وبشكل
 أفضل وبسعر أرخص مما هو موجود في اسرائيل ...
 وبالإضافة فان المؤسسات الدولية تفتح ابوابها لكل
 طالب دون ان تكون لها شروط سياسية او وراها
 ملائمتها سياسية عند الحصول على تلك الخبرات
 الفنية من المؤسسات الدولية . لذلك ليس الامر
 ان المقاطعة لم تلحق الضرر بالبلدان العربية ،
 بل ان ما حصل هو ان هذه البلدان قد استفادت
 من مقاطعة اسرائيل ؟ وبلادنا لم تكن بحاجة للتعامل
 مع اسرائيل على الصعيد المالي والخبرات
 الفنية . ان السوق الاسرائيلي صغير بالنسبة
 لعدد السكان وان تكن قدرته الشرائية مرتفعة .
 ولكن مشكلتنا ليست مشكلة تأمين اسواق ، ذلك
 ان حاصلاتنا الرئيسية زراعية وهي أقل من
 حاجتنا ، ومن هنا لم يكن عندنا فائض ... واما
 المواد الفائضة عندنا كالعطن والتبوير والشعير
 في بعض البلدان العربية ، فان لهذه المنتجات
 اسواقاً دولية ، واسرائيل لن تكون سوقاً لها
 واذا أخذنا الموضوع بشكل عام او قسمناه
 وأخذناه سلعة فسلعة وخدمة فخدمة ، نجد ان
 هذه الخدمات موجودة عندنا . وما ينبغي ان
 نشير اليه هنا هو ان اسرائيل كانت تتمتع في الماضي
 ببعض الثنوق في بعض انواع الخدمات الطبية لكن
 لبنان نما هذه الخدمات بشكل مواز بحيث صار
 يعوض عنها فن يرد الطبابة على مستوى رفيع
 وخدمات طبية على مستوى رفيع يستطيع ان
 يجدها في لبنان ، ونفس الشيء ينطبق على التعليم ،
 ومن يرد دراسة بعض الفروع الموجودة في الجامعة
 العربية في القدس ليتخصص بها ولا يجدها في
 جامعاتنا في البلاد العربية يستطيع ان يذهب الى
 بريطانيا والمانيا وغيرها .. الخ ... وبشكل عام
 لم يكن تأثير المقاطعة على اقتصادياتنا سلبياً بل
 كان ايجابياً وايجابيته تظهر في نقطتين : الاولى
 شاملة تشمل كل البلاد العربية وهي ان المقاطعة
 شكلت حماية للاقتصاديات العربية وتحدياً لها .
 والتحدي هذا استدرج المزيد من التثوير والمزيد من
 النمو والتوسع والتنوع في الاقتصاديات العربية
 سواء كان من حيث انتاج السلع او الخدمات .
 الثانية : ان اقتصاداً مينا بالذات ، ونشير الى
 ان الاقتصاد اللبناني ، استفاد استفادة كبرى من